

رقم 27

eur@mesco
دراسة السياسة

نهاية الحريات؟ الذكاء الاصطناعي في أمن الشرق الأوسط

كريستينا كوش
(المنسق)

ايتور بونسومز

كان كاسابوغلو

لوين شميت

زيلفيناس شفدكوسكاس



ملخص تنفيذي

أثار اندلاع التقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي مناقشات عالمية حول المخاطر والفرص المحتملة لاستخدام هذه التقنيات لتعزيز ازدهار المجتمعات وأمنها ورفاهيتها مع ضمان السيطرة البشرية وحماية الحقوق الأساسية. في مجال الأمن، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يجعل القطاعات الرئيسية، مثل الشرطة التنبؤية أو مكافحة الإرهاب أو إدارة الحدود، أكثر كفاءة وعدالة وإنسانية. في الوقت نفسه، أثارت المخاطر الكامنة في الذكاء الاصطناعي في قطاع الأمن مخاوف عديدة بشأن المراقبة وحماية البيانات، وحقوق الإنسان والحريات المدنية، أو احتمال حدوث سباق تسلح في أنظمة الأسلحة المستقلة، والتي طغت على المناقشات حول الفرص.

تطرح منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات خاصة في هذه المعادلة. من ناحية، يمكن للتحديات الأمنية العديدة في المنطقة أن تستفيد بشكل كبير من تعزيز كفاءة حل المشكلات المتعلقة بالأمن. من ناحية أخرى، تكتسب الاعتبارات الأخلاقية والقانونية وزناً خاصاً في منطقة يحكمها إلى حد كبير حكام استبداديون مع ضعف في سيادة القانون، حيث تمنع هذه الظروف الحوكمة الشاملة للذكاء الاصطناعي والضوابط والتوازنات اللازمة لتجنب الاستغلال الاستبدادي للفرص العديدة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي.

تحاول هذه المجموعة تناول الأسئلة والمعضلات التي يثيرها الذكاء الاصطناعي في أمن الشرق الأوسط من منظور السياسة الأوروبية. بالتركيز على الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود والمراقبة والدفاع والتنظيم، واستكشاف كل من المخاطر والفرص لهذه المجموعة من التقنيات للأمن الهش في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يستخلص كل فصل استنتاجات لسياسة الاتحاد الأوروبي المستقبلية والتعاون مع شركاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الذكاء الاصطناعي.

في **الفصل الأول**، يستكشف إيتور بونسومز ولوين شميت الطرق التي تُستخدم بها أنظمة الذكاء الاصطناعي - حالياً ولاحقاً - في إدارة الحدود والهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يوضح الفصل كيف يمكن للتقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مثل الضوابط الآلية للحدود، والسياجات والدوريات الذكية، وحلول الذكاء الاصطناعي لتعزيز الوعي بالأوضاع الحالية والتنبؤ، أو حلول الذكاء الاصطناعي لمكافحة الإرهاب العابر للحدود، أن تساهم بشكل معقول في تحسين الجوانب الحاسمة لإدارة الحدود. في الوقت نفسه، فإن الاستخدام الواسع لأنظمة الهوية البيومترية، جنباً إلى جنب مع قوانين الخصوصية الضعيفة وبشكل عام ضعف سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يفتح الباب أمام الانتهاكات الاستبدادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المزالق الفنية للذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود تجعل من الضروري بناء فهم سليم للتقنيات المختلفة وحالات الاستخدام والتحديات المصاحبة. يؤكد المؤلفان كيف أن إدخال التقنيات التدخلية في مراقبة الحدود يهدد حقوق السكان المستضعفين أصلاً. في ضوء الوتيرة والمسار الحاليين لإطلاق تقنية التعرف

على الوجه، يقترح المؤلفان أنه من الملح تطوير مبادئ تنظيمية وحوكمة تضمن احترام الخصوصية والتناسب والشفافية والمساءلة في كيفية استخدام هذه التقنيات، بما في ذلك عند إدارة الحدود.

في الفصل الثاني، يستكشف زيلفيناس شفدكوسكاس كيف أدى تبني التقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز المراقبة الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. قدمت التطورات الرئيسية في الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التعلم الآلي للتجميع والتعرف على الكلام وتوليده ومعالجة اللغة الطبيعية وإنشاء الصور والفيديو واتخاذ القرارات المستقلة والمساعدة الشخصية الذكية، قوة دفع لتطوير حلول المراقبة. يرى زيلفيناس شفدكوسكاس أن المراقبة الرقمية توفر مفتاحًا رئيسيًا للحكام المستبدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لأنها تسهل تحديد واستهداف وتتبع المعارضة السياسية. تستخدم وكالات إنفاذ القانون والأمن ومقدمو خدمات الاتصالات والإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كلاً من حلول المراقبة الرقمية الجماعية والموجهة لتتبع ليس فقط المشتبه فيهم جنائياً، ولكن أيضاً النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين تم دمجهم معاً من خلال سن قوانين ضبابية للجرائم الإلكترونية. مع التحول العالمي إلى شبكات الجيل الخامس (5G) والزيادات الكبيرة في سعة البيانات وسرعتها، ستعتمد المراقبة الرقمية حتماً على مزيد من الأتمتة وخوارزميات الذكاء الاصطناعي. بدون تدخلات سياسية، من المرجح أن تتكاثر أنماط المراقبة الموصوفة حيث تجمع الوكالات الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مختلف حلول المراقبة بمساعدة الذكاء الاصطناعي من مجموعة متزايدة من الأدوات. يمضي هذا الفصل لإظهار كيف أن الصين، على عكس قطاعات الذكاء الاصطناعي الأخرى، لم تصبح بعد لاعباً رئيسياً في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفحص العميق للحزم أو برامج التجسس، حيث دأبت حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على عدم الوقوع في فخ المنافسة السياسية التقنية العالمية بين الصين والولايات المتحدة.

في الفصل الثالث، يشرح كان كاسابوغلو كيف أن التحولات في مستقبل الحرب التي أحدثتها الذكاء الاصطناعي تحدث في الشرق الأوسط، حيث أدى الاستثمار السريع لبعض البلدان في تقنيات الدفاع الناشئة إلى تحويلها إلى رواد غير متوقعين. تعمل الاستثمارات القائمة على الذكاء الاصطناعي كمضاعف للقوة وعامل تمكين استراتيجي لمجموعة من قطاعات الشؤون العسكرية. ستحدث الحرب الروبوتية على وجه الخصوص آثاراً كبيرة على مستقبل الحرب، مما يخلق ساحة معركة حيث تصبح المقايضات والدمار على نطاق واسع أمراً طبيعياً. في الوقت نفسه، ستكون خوارزميات التعلم الآلي قادرة أيضاً على توقع نتائج الصراع وتقليل الخسائر البشرية بشكل كبير أثناء الصراع. بشكل عام، يُظهر الفصل كيف أن الذكاء الاصطناعي في الدفاع هو سيف ذو حدين يلعب دوراً سيؤدي إلى تحولات في ميزان القوى الجيوسياسي، وخلق فائزين وخاسرين جدد. انتشار الذكاء الاصطناعي في القوات العسكرية سيتيح للقوى الأصغر والجهات الفاعلة غير الحكومية استخدام التكنولوجيا لزيادة تأثيرها ونفوذها. في الشرق الأوسط، أصبحت الأسلحة المتطورة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي بالفعل أصولاً فتاكة للغاية. يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي عاملاً مضاعفاً حقيقياً للقوة في حروب إيران بالوكالة وقدراتها غير المتكافئة، مما قد يؤدي إلى مزيد من

زعزعة الاستقرار الإقليمي. أدت اتفاقيات أبراهام إلى تعاون عربي إسرائيلي ناشئ في مجال الذكاء الاصطناعي العسكري الذي لن يكون متزامناً مع مواقف الاتحاد الأوروبي التقييدية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأسلحة المستقلة والدفاع. ستكون حروب الشرق الأوسط، مع الجيوش المدعومة بالذكاء الاصطناعي، أسرع في إيقاعها وأوسع نطاقاً. وسيؤثر هذا لا محالة على التواصل الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي وحسابات الأمن في المنطقة.

في الفصل الرابع، تبحث كريستينا كوش في جهود تنظيم الذكاء الاصطناعي المبكرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتستكشف كيف يمكن للتقدم العالمي في حوكمة الذكاء الاصطناعي التأثير على استخدام وتنظيم الذكاء الاصطناعي في دول الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. في الوقت الذي يظهر فيه إجماع دولي حول المبادئ الأخلاقية للذكاء الاصطناعي واعتماد معظم البلدان على نهج القانون المرن، يشير اتجاه ناشئ نحو الإصلاح التشريعي والتنظيم القانوني الصارم. لا يزال تنظيم الذكاء الاصطناعي في المنطقة منخفضاً بشكل عام؛ يوجد في عدد من البلدان استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، وبعضها لديه إرشادات بشأن القوانين المرنة، لكن لم يتم أي منها بعد بصياغة تشريعات خاصة بالذكاء الاصطناعي. تثير حساسية الذكاء الاصطناعي المرتبط بالأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات خاصة للتنظيم في منع الاستخدامات غير الأخلاقية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في ظل الحكم الاستبدادي. في حين أن الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى الولاية القضائية خارج حدوده، إلا أن النقاشات حول مسودة لائحة الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي في حزيران/يونيو 2021 رفعت التوقعات بأن هذا الأخير قد يطور نطاقاً يتجاوز الحدود الإقليمية. لكن، تقل أفاق "تأثير بروكسل" (برادفورد، 2020) بخصوص الذكاء الاصطناعي في أمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال إخراج الأنظمة العسكرية وإنفاذ القانون في بلد ثالث من اللوائح التنظيمية. في الوقت نفسه، فشلت لائحة مراقبة الصادرات لعام 2021 التي تم تجديدها حديثاً في الاتحاد الأوروبي في توفير نظام تصدير فعال للذكاء الاصطناعي عالي المخاطر. يمكن أن يؤدي الانقسام المحتمل للسوق إلى قسمين إلى اتحاد أوروبي شديد التنظيم وأطراف غير خاضعة للتنظيم إلى توليد ميزة نسبية للصين كمزود للتكنولوجيا الاستبدادية، مما يحول تأثير بروكسل التنظيمي المنشود إلى "تأثير بكين".

ينبثق عدد من الموضوعات الشاملة من الفصول:

- تبنت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذكاء الاصطناعي كمحفز محتمل للتنمية والنمو، وإن كان يمثل تبايناً إقليمياً كبيراً في النضج التكنولوجي واستيعاب الذكاء الاصطناعي. يتناقض الاستعداد المنخفض للذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء المنطقة المغاربية مع الاقتصادات الأكثر ثراءً والمتقدمة من الناحية التكنولوجية في الخليج وإسرائيل، حيث نلاحظ دفعاً منسقاً لإدخال الذكاء الاصطناعي في جميع جوانب الحياة العامة.
- يجب أن تتصور سياسة الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي كأصل جيوسياسي رئيسي ووسيلة لتمكين مستخدميه مع كل من الفرص الكبيرة والتحديات الكبيرة التي ينطوي عليها هذا التمكين. من أجل فهم التداعيات الجيوسياسية

لأعماله وإغفالاته تمامًا وترجمتها إلى سياسة، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يلعب دورًا أكثر نشاطًا ورؤية جيوسياسية في تعزيز تقنيات وشركات الذكاء الاصطناعي الجديرة بالثقة، لا سيما بالنظر إلى المنافسة المتزايدة من الصين.

• طبيعة السيف ذي الحدين للذكاء الاصطناعي واضحة بشكل خاص في قطاع الأمن. يُعد الذكاء الاصطناعي عاملاً معززًا للقدرّة الأمنية، ويمكن أن يزيد من الأمن البشري إذا تم استخدامه بطريقة مسؤولة وخاضعة للمساءلة، ويقلل من الأمن البشري إذا تم استخدامه بطريقة غير مسؤولة وغير خاضعة للمساءلة.

• من الأمور البارزة بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التوتر المتأصل بين إدارة الذكاء الاصطناعي المسؤولة والحكم الاستبدادي. بالإضافة إلى العيوب الفنية والمخاوف المتعلقة بالجودة، يكمن الخطر الرئيسي في الإمكانيات الهائلة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تعتمد على التكنولوجيا. وبالتالي، في البيئة الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع سيادة القانون الضعيفة بشكل عام وضمائمات حقوق الإنسان غير الكافية، فإن مخاطر الذكاء الاصطناعي في الأمن تفوق حاليًا بشكل واضح الفرص.

• المراقبة الرقمية، في شكل جماعي ومستهدف، هي مصدر قلق خاص سريع الانتشار، تعززها جائحة كورونا (كوفيد-19)، وهي تتطلب إجراءات عاجلة ومتضافرة. أصبحت المراقبة الرقمية الجماعية بمساعدة الذكاء الاصطناعي لحركة الإنترنت الوطنية خلال العقد الماضي هي القاعدة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. علاوة على ذلك، فإن الأدلة المتزايدة على هجمات المراقبة المستهدفة على القادة الأوروبيين باستخدام برمجيات منتجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحول القضية أيضًا إلى مشكلة أمن قومي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

تؤدي هذه الموضوعات إلى مجموعة من الآثار المترتبة على سياسة الاتحاد الأوروبي وتعاونه مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى المجموعات التالية من التوصيات الأكثر تفصيلاً التي تمت مناقشتها في نهاية كل فصل:

• **مكانة الاتحاد الأوروبي المناسبة للذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة:** في مجال الذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يدفع باتجاه تنظيم يتماشى مع المعايير الدولية الناشئة للذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة، وفي نفس الوقت يطور مكانته في سوق الذكاء الاصطناعي العالمي مثل الذكاء الاصطناعي عالي الجودة في أوروبا. لن يلبي ذلك الطلب المرتفع فحسب، بل سيحاول الآخرون تقليده، مما يرفع المعيار العالمي لمعايير وتنظيمات الذكاء الاصطناعي.

• **التعاون المتسلسل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:** يجب أن تتبنى برامج الاتحاد الأوروبي في المراحل المبكرة التي تهدف إلى دعم حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تطوير قدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي نهجًا متسلسلاً، والذي يركز في الخطوة الأولى، على إرساء الأساس من خلال العمل مع

المشرعين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تطوير كل من القانون المرن والقانون الملزم في إطار سيادة القانون؛ وإنشاء الأطر القانونية والتنظيمية للذكاء الاصطناعي ومؤسسات وآليات الرقابة.

• **تنمية القدرات:** في الخطوة الثانية، يجب أن يركز تعاون الاتحاد الأوروبي على المساعدة في بناء أنظمة بيئية محلية صحية للذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة والمتمحور حول الإنسان، والذي يمكن أن يولد المواهب المحلية والقدرات التكنولوجية، من منظور التطوير والاستخدام، وكذلك من منظور المساءلة المؤسسية والمدنية.

• **نقل التكنولوجيا/الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** يجب أن يستغل تعاون الاتحاد الأوروبي الإمكانيات العالية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. يجب على حكومات الاتحاد الأوروبي أن تشجع على تجربة مثل هذه التكنولوجيا من قبل كيانات القطاع الخاص التي من المحتمل، في غياب القواعد واللوائح المحلية، أن تلتزم بالمعايير الأوروبية - وتنقلها.

• **تمكين مجموعات الحقوق الرقمية:** يجب أن تحاط السمة التمكينية للذكاء الاصطناعي في أمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتعاون مع الحكومات بتمكين موازٍ لآليات الرقابة المجتمعية. يجب على الاتحاد الأوروبي إنشاء صندوق الحقوق الرقمية للجوار لتمكين المجتمع المدني من الدفاع عن الحقوق الأساسية في مواجهة التقنيات الناشئة.

• **شحن لوائح الاتحاد الأوروبي:** المخاطر الحرجة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في قطاع الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يجب أن توجه النهج التحذيري للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بصادرات التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج. لضمان الشفافية والمساءلة حول أدوات الذكاء الاصطناعي المصدرة، يجب على الاتحاد الأوروبي النظر في إنشاء سجل شفافية خوارزمي. يمكن استخدام المناقشات الجارية حول مسودة قانون الذكاء الاصطناعي لزيادة صقل أحكام لائحة التصدير الأوروبية. يجب أن تنظر التعديلات على مسودة قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي في محو الإخراج من أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تستخدمها جهات إنفاذ القانون في البلدان الثالثة.

• **تقييم الأثر:** بسبب المخاوف المذكورة، يجب أن يكون التعاون حذرًا ومصممًا جيدًا لتجنب تمكين الأشخاص الخطأ. يجب أن تنصف البرمجة والسياسة الأهمية الجيوسياسية لقدرة الذكاء الاصطناعي، وبالتالي يجب أن يسبقها تقييم أثر متعدد الأبعاد وعابر للقطاعات.

• **استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتكنولوجيا:** في الصورة الكبيرة، يجب تضمين فهم أعمق للذكاء الاصطناعي كأحد الأصول الجيوسياسية عبر مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودوائر صنع السياسات في إستراتيجية أكبر للاتحاد الأوروبي بشأن دور واستخدامات التكنولوجيا في العلاقات الخارجية للاتحاد التي توائم التفكير الاستراتيجي في الذكاء الاصطناعي مع التقنيات الناشئة الأخرى من منظور جيوسياسي.